مجتمع

البرازيل تسابق الزمن لإغاثة متضرري الفيضانات

تخوض السلطات في البرازيل سباقاً مع الزمن لإغاثة المتضررين من جراء الفيضانات المدمّرة التي تضرب جنوب البلاد، خصوصاً ولاية ريو غراندي دو سول، بعدما تسببت في مقتل زهاء 60 شخصاً ونزوح نحو 70 ألف نسمة من منازلهم. ومساء أول من أمس السبت، بلغت حصيلة ضحايا الفيضانات وانزلاقات التربة الناجمة من الأمطار الغزيرة 55 قتيلاً مع سبع وفيات أخرى تخضع للتحقيق، فضلاً عن 74 مفقوداً و107 جرحى، بحسب الدفاع المدني. في حين تشهد عاصمة الولاية بورتو أليغري كارثة غير مسبوقة. وتبدو أحياء غارقة في مياه غمرتها بالكامل. (فرانس برس)

تنزانيا تؤكد زوال خطر الإعصار عن أراضيها

أعلنت هيئة الأرصاد الجوية في تنزانيا، أمس، أن الإعصار هدايا الذي بلغ اليابسة أول من أمس، فقد قوته ولم يعد يشكل خطراً. وتسبب هذا الإعصار لدى اقترابه من سواحل تنزانيا وكينيا، السبت، في هطول أمطار غزيرة فاقت المعتاد في المناطق الساحلية، وفي هبوب رياح عنيفة، لكن لم يُسجل وقوع أضرار أو ضحايا. وقالت الهيئة في بيان نُشر على منصة «إكس» إن الإعصار «فقد قوته تماماً»، بعدما بلغ اليابسة، السبت، على جزيرة مافيا في المحيط الهندي. وأكدت: «لم يعد الإعصار المداري هدايا يشكل أي تهديد في بلادنا». (فرانس برس)

عيد الفصح في غزة وسط الإبادة

في اليوم الـ212 من حرب الإبادة الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة المحاصر، حلّ أحد القيامة. وأحيا الفلسطينيون المسيحيون من الطوائف التي تتّبع التقويم الشرقي عيد الفصح في غزة أمس، في حين أنّ درب جلجلتهم مستمرّ. على وقع دويّ قذائف الاحتلال الإسرائيلي وهدير طائراته الحربية، جاء الاحتفاء بهذا العيد الكبير تماماً كما كان الحال في 31 مارس/آذار الماضي مع احتفاء الطوائف المسيحية التي تتّبع التقويم الغربي به. وفي حين لم تسمح سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإدخال شعلة النور المقدّس، الذي انبثق من قبر السيد المسيح في كنيسة القيامة بالقدس المحتلة في سبت النور أول من أمس، إلى قطاع غزة المحاصر الذي يُستهدف بحرب إبادة جماعية منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، شارك الفلسطينيون المسيحيون الذين يتّبعون التقويم الشرقي والمتبقّون في مدينة غزة بقداس عيد الفصح الذي أُقيم في كنيسة القديس برفيريوس للروم الأرثوذكس شرقيّ المدينة، في شمال القطاع المعزول عن وسطه وجنوبه. واقتصرت احتفالات عيد الفصح في غزة على عشرات العائلات المسيحية التي أقامت الصلوات والشعائر الدينية من دون أيّ مظاهر بهجة في هذه الكنيسة، التي سبق أن استهدفتها قذائف الاحتلال في الأيام الأولى من الحرب. تجدر الإشارة إلى أنّ يوم الجمعة العظيمة حلّ كذلك في غياب المظاهر المعتادة ومع أعداد محدودة من المؤمنين.

(العربي الجديد)

عيد الفصح في كنيسة برفيريوس بمدينة غزة رغم الحرب (فرانس برس)

توقعات باستمرار تراجع عدد سكان روسيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

على الرغم من سعي السلطات الروسية لتقديم مختلف الحوافز المادية والاجتماعية للعائلات من أجل تحفيزها على الإنجاب من أجل مواجهة تحدي تراجع عدد السكان في القرن الـ 21، يواصل عدد سكان البلاد تراجعه عاماً بعد عام، وسط اتباع روسيا النمط الغربي للأسرة والقاضي بإنجاب طفل واحد أو طفلين حدّاً أقصى في أغلب الأحيان.

وما يزيد من تحديات روسيا في الأزمة الديموغرافية في المرحلة الراهنة هو مرور ثلاثة عقود على تفكك الاتحاد السوفييتي في بداية تسعينيات القرن الماضي، وما ترتب عليه من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وتراجع عدد المواليد في تلك الفترة، ما يعني أن جيل التسعينيات، القليل عدداً أصلاً، دخل سن الإنجاب في السنوات الأخيرة. وتشير بيانات هيئة الإحصاء الروسية «روس ستات» إلى أن التراجع الطبيعي (أي الفارق السالب بين عدد المواليد والوفيات) لعدد السكان في روسيا بلغ نحو 130 ألفاً في الربع الأول من عام 2024، قد تعوضها جزئياً حركة الهجرة الوافدة إلى روسيا في الإحصائيات النهائية لتعداد السكان. وبحسب البيانات الرسمية الروسية، سجل عدد سكان روسيا في العام الماضي تراجعاً بمقدار نحو ربع مليون نسمة، ليبلغ 146 مليوناً ونيفاً، غير شاملة المناطق الأوكرانية المحتلة، مقاطعات دونيتسك ولوغانسك وزاباروجيا وخيرسون.

وفي مؤشر آخر إلى آفاق قاتمة للوضع الديمغرافي في روسيا، حذر خبراء مركز التوقعات الشعبية - الاقتصادية التابع لأكاديمية العلوم الروسية في تقرير بعنوان «روسيا 2035 نحو جودة جديدة للاقتصاد» صدر حديثاً، من أن عدد سكان روسيا قد يتراجع من 146,2 مليون نسمة في بداية عام 2024 إلى 142 و136 مليوناً بحلول عامي 2035 و2050 على التوالي. ويعتبر رئيس مجلس الإشراف في معهد الديمغرافيا والهجرة والتنمية الإقليمية، يوري كروبنوف، أن تراجع عدد السكان أصبح توجهاً راسخاً في روسيا لن يتغير في السنوات المقبلة، متوقعاً في الوقت نفسه ألا تقتصر هذه الظاهرة على روسيا والدول المتقدمة الأخرى في القرن الحالي.

ويقول كروبنوف في حديث لـ «العربي الجديد»: «جاء استمرار تراجع عدد سكان روسيا في العام الماضي امتداداً لمفعول العوامل السابقة نفسها، وفي مقدمتها تدني معدل المواليد الذي انخفض إلى مستوى 1,4 طفل لكل امرأة في سن الإنجاب، وهو ما لا يعوضه تدفق المهاجرين. تراجع عدد السكان سيستمر حتماً في العام الحالي والسنوات المقبلة في ظل قيام معادلة أسرة الطفل ونصف الطفل». ويرجح أن يصبح تراجع عدد السكان قضية عالمية في القرن الـ 21، مضيفاً: «خلال السنوات المقبلة، سيؤدي تراجع عدد المواليد في الدول النامية خلفاً لمثيلاتها المتقدمة إلى توقف الزيادة السكانية على مستوى العالم، ما يعني أن البشرية ستبدأ بالانقراض التدريجي رغم عدم حدوث حروب أو مجاعات عالمية». ويعزو السبب الرئيسي إلى تراجع عدد المواليد في الدول المتقدمة إلى هدم الكيان الأسري، ملخصاً رؤيته إلى الحل بالقول: «يجب تمجيد الأسر التي تنجب ثلاثة أو أربعة أطفال إعلامياً وثقافياً، وتقديم مختلف أنواع الدعم المادي لها، وإن كان ذلك يتعارض مع النظام الرأسمالي العالمي القائم على مستهلكين عزل».

بدوره، يجزم الباحث المستقل في علم الديموغرافيا أليكسي راكشا، هو الآخر باستمرار تراجع عدد سكان روسيا في السنوات المقبلة، معتبراً أنه لن يتسنى تدارك هذا الوضع إلا بتقديم حوافز هامة للعائلات التي تنجب الطفل الثاني أو الثالث. ويقول لـ «العربي الجديد»: «تراجع عدد السكان سببه تدني معدل المواليد وتداعيات (الحفرة السكانية) في تسعينيات القرن الماضي، ولا يمكن تدارك هذا الوضع إلا عبر إجراءات تحفيزية هامة مثل منح حوافز مادية مغرية للعائلات عند إنجابها الطفل الثاني فالثالث». ويتوقع استمراراً لتراجع عدد سكان روسيا، مضيفاً: «تقتضي جميع السيناريوهات الواقعية استمراراً لتراجع عدد السكان على خلفية أصداء تسعينيات القرن الماضي وتدني عدد النساء في سن الإنجاب، ما يعني أن معدل المواليد في السنوات العشر المقبلة سيبقى منخفضاً، وهو ما لن يعوضه تدفق المهاجرين».

معونات تحفيزية

بهدف تحفيز العائلات على الإنجاب، تقدم السلطات الروسية إعانات مختلفة لعائلات لديها أطفال، وابرزها معونة رأس مال الأم التي تتراوح قيمتها بين ما يعادل سبعة آلاف دولار (في حال إنجاب طفل واحد) وتسعة آلاف (عند إنجاب طفلين) لا تصرف نقداً، وإنما مشروطة باستثمارها في تحسين ظروف السكن والتعليم وغيرهما من النفقات.

تحقيق

يطرح العدد الكبير من الجثامين المفقودة في قطاع غزة، اسئلة حول طبيعة الاسلحة المستخدمة. ويتحدث متخصصون عن اختفاء بعض الجثامين من جراء حرارة المتفجرات، عدا عن وسائل البحث البدائية

جثامين مفقودة

إسرائيل تستخدم أسلحة غير مألوفة في غزة

غزة ـ **امجد ياغي**

بعد مرور سبعة أشهر على بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لا تزال طواقم الدفاع المدني عاجزة عن الوصول إلى الآف المفقودين، والذين وُضعوا تحت خانة «فقدان بسبب القصف الإسرائيلي». وتتحدث الطواقم عن فرضية أساسية وهي أن استخدام الأسلحة المحرمة دولياً ساهم في عدم العثور على جثامين الشهداء لتتفاقم أزمة الوصول إليهم، عدا عن عجزهم بسبب نقص المعدات اللازمة للعمل. وتحدّث المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان عن استخدام جيش الاحتلال الإسرائيلي أسلحة حرارية في قطاع غزة تؤدي إلى تحلل أو انصهار أجساد الضحايا، داعياً إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية من خبراء متخصصين في الأسلحة التي تستخدمها إسرائيل، بما في ذلك احتمال استخدامها قنابل تولّد حرارة شديدة تؤدي إلى تحلل أجساد الضحايا.

ووثّق المرصد الحقوقي شهادات ومعلومات أولية، وكشف عن جانب مخفي من المستويات المروعة للقتل الذي تمارسه إسرائيل في القطاع، يتعلق بانصهار أجساد الضحايا بفعل قنابل تسقطها طائرات حربية إسرائيلية على المنازل السكنية، واتباع سياسة بإكاملها خلال هجمات الاحتلال على القطاع وسقوط اعداد ضخمة من الشهداء والمصابين، الأمر الذي يثير مخاوف من احتمال استخدامه أسلحة حرارية، أو ما يُعرف باسم القنابل الفراغية. وتعزّز طواقم الدفاع المدني في غزة رواية المرصد الأورومتوسطي، مشيرة إلى الجثامين التي أخرجتها من عدد من المواقع، خصوصاً تلك التي تعرضت لسياسة القصف الإسرائيلي المعروفة بالحزام الناري، أي القصف المتواصل على نقطة سكنية أو خط سكني كامل، في ظل سياسة تدمير المربعات السكنية. ويشدد أحد ضباط جهاز الدفاع المدني في غزة محمد المغير، في حديثه لـ«العربي الجديد»، على استمرار صعوبة الوصول للجثامين العالقة واختفاء أعداد منها، وسط تأكيد بوجود مفقودين ضمن بيانات ومواصفات الأشخاص في المنطقة نفسها التي تم البحث فيها، في ظل عدم العثور على الكثير منهم. كما تم التعرف على علامات صغيرة تبين هوية بعض الجثث المتحللة من خلال ثياب أو عضو غير متحلل يظهر ملامح الشخص. ويوضح لـ«العربي الجديد»: «منذ الأسبوع الأول للعدوان على غزة، أكدنا استخدام الاحتلال المتفجرات شديدة الانفجار والاحتراق، وهو ما يختلف عن الاعتداءات الإسرائيلية السابقة، لناحية القوة التدميرية وانصهار المباني الخرسانية وصعوبة الوصول للجثامين واستهداف معدات الدفاع المدني. كما أنها المرة الأولى التي يشهد فيها القطاع تدميراً على هذا النحو». يضيف: «هناك انفجارات وقنابل أطلقها الاحتلال أثرت على بقع جغرافية كاملة، من خلال إشعاعات المتفجرات، بمن فيهم طواقمنا الذين سقطوا بين شهداء وجرحى. وعادة ما تظهر الجثامين خلال عمليات البحث واتباع غرف المباني وغير ذلك، ثم جمع الأدلة من الجيران أو ذوي الشهداء في آخر مكان تواجدوا فيه، في محاولة للوصول إليهم في المكان المقصوف. كما تلاحظ الطواقم علامات الدماء أو الأصوات وغيرها. لكن هناك جثامين اختفت نتيجة القوة التدميرية».

ويقول جهاز الدفاع المدني في غزة إن مئات الشهداء كانت مجهولة الهوية بسبب قوة الانفجارات وطبيعة الركام المنفجر مع الجثامين. كما أن نسبة بقايا الجثامين كبيرة، وهي المرة الأولى التي يشهد فيها القطاع نسبة مماثلة. ويتطلب الأمر وجود لجان دولية لتقصي الحقائق، لأن التعامل معها بفوق القدرات التي تدربت عليها الطواقم الطبية، والتي لا تجد أدوات بسيطة للتعامل مع هذه الجثامين. وتشير سجلات الدفاع المدني في نهاية شهر إبريل الماضي إلى تسجيل أكثر من 10 آلاف مفقود لا يزالون تحت أنقاض مئات المباني المدمرة منذ بدء العدوان على القطاع. وتوضح في بيانها أن البحث عن الشهداء المفقودين تحت الركام بالوسائل البدائية تعني أنهم سيستغرقون ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام في حال عثروا على بقايا بعض الجثامين منهم.

علامات غريبة على الجثامين

ويتحدث الطبيب الشرعي محمود الطيب، بعد معاينته عدداً من جثامين الشهداء، عن المتفجرات المستخدمة، وقد وصلت جثامين شهداء كانت منتفخة، عدا عن انبعاثات للدخان من مكان الإصابة، على الرغم من مرور ساعات على مغادرتهم الحياة، ما زاد من الحاجة إلى لوازم طبية. ويقول لـ«العربي الجديد»: «خلال هذا العدوان، كانت تظهر على جثامين الشهداء آثار غريبة جداً وانتفاخ غير عادي وتآكل في الأطراف، كما كانت الحروق والوانها غريبة، ولا تعطي دلالة على أن التحلل هو فقط نتيجة مادة ثقيلة معدنية داخل المتفجرات، وإنما تحتوي على مواد كيميائية ثقيلة، ولا يوجد بطبيعة الحال معامل دقيقة لفحص هذه المواد». يضيف: «عملياً، هناك مواد كيميائية عدة تتخلص من الجثث، وابرز هذه المواد هي حمض الكبريت والذي سبق أن تم دراسته طبياً، وبناء على تجارب سابقة في دول خارجية، استخدم لإذابة الجثامين وتحليلها، ويمكن لهذا المركب الكيميائي إذابة جزء كبير من الأنسجة الجسدية منها الصلبة، وحتى إذابة الأسنان خلال ساعات، وهناك جثامين في غزة لا يعرف أي آثار لها بشكل غير منطقي». ويشدد على أن «ما يمكن تفسيره في ظاهرة اختفاء الجثامين هو تعرّضها لدرجة حرارة عالية جداً متبعثة من الصواريخ الإسرائيلية غير التقليدية التي تستخدم ضمن حرب الإبادة، وترتفع درجة حرارة الصواريخ إلى درجة كبيرة، ما يعرّض الأجساد في المحيط إلى التحلل والانصهار نتيجة الحرارة. وتفسر الحرارة». وعاينت الطواقم الطبية في غزة عدداً من جثامين الشهداء. ويشير رئيس قسم الطوارئ والاستقبال في مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح، محمد ريان، إلى أنه منذ الشهر الأول للعدوان، تكرر وصول حالات تعاني من حروق غريبة نتيجة إشعاعات الصواريخ في محيط القصف، ما أدى إلى انتفاخ في الأجساد، ولا تزال تصلنا حالات مماثلة.

وكان ريان من ضمن الذين فقدوا ذويهم ولم يتم العثور على الأشلاء والجثامين رغم إزالة الركام والبحث بدقة بين المباني. ويشير إلى تكرار حالة تم وصفها بتبخير الجثامين، في ظل عدم العثور على أية دلائل. ويقول لـ«العربي الجديد»: «الكثير من الجثامين مفقودة، من بينهم زملاء من الطواقم الطبية والحرارة». وعاينت الطواقم الطبية في غزة عدداً من جثامين الشهداء. ويشير رئيس قسم الطوارئ والاستقبال في مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح، محمد ريان، إلى أنه منذ الشهر الأول للعدوان، تكرر وصول حالات تعاني من حروق غريبة

البحث بين الركام

ولا يزال الآف الغزيّين ينتظرون أية مؤشرات إيجابية في ظل استمرار عمليات البحث من قبل طواقم الدفاع المدني. وشارك بعض المواطنين في عمليات البحث المتكررة ولم يجدوا إلا رمالاً، في إشارة إلى أن القصف الذي تعرضت له بعض المناطق لم يكن عادياً، بل كان مدمراً إلى درجة كبيرة، خصوصاً في حي الشجاعية الذي استهدفت فيه مربعات سكنية على امتداد المنطقة الشرقية الحدودية، بالإضافة إلى حي الزيتون وشرق بلدة جباليا، حيث اختفت آثار كثيرين في المنطقة. وبعد الانسحاب الإسرائيلي من أجزاء من تلك المناطق، توجهت عائلات المفقودين إلى المكان وبدأوا البحث بين الرمال والركام

خلال البحث عن شهداء في خانيونس (جهاد الشرافي/ الأناضول)

10,000
العدد التقريبي للمفقودين في قطاع غزة بحسب سجلات الدفاع المدني في نهاية شهر ابريل/ نيسان الماضي.

هوية مئات الشهداء مجهولة بسبب قوة الانفجارات

يكشف مرصد حقوقي عن مستويات مروعة للقتل في القطاع

يجب ان تهتم منظومة الحماية في الاردن بكل حالات العنف الاسري

نوعية الجرائم المرتكبة تدل على انها مركبة ومكررة

احتجاجات الطلاب في الجامعات الأميركية متأثرة بحراك تاريخي

اعادت احتجاجات طلاب جامعات الولايات المتحدة المتواصلة والمتصاعدة ضد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والدعم الاميركي الواسع لها، الى الاذهان تاريخاً طويلاً من نضال الطلاب الاميركيين

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

شهدت الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة حراكاً متصاعداً يطالب بوقف عنف الشرطة ضد السود والأقليات، وتمخض عنه حراك «حياة السود مهمة»، ليضاف ذلك إلى تاريخ طويل من التحركات الاجتماعية والطلابية الخاصة بقضايا محلية ودولية، من بينها العنصرية ضد السود والسكان الأصليين، والحرب على فيتنام، ورفض الدعم الأميركي لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وغيرها.

ويرى أستاذ الدراسات الأميركية في جامعة بيل، رودريك فيرغسون، أنه ينبغي وضع الاحتجاجات الطلابية الأميركية الحالية التي بدأت تنتشر في جامعات العالم في سياقها التاريخي الأوسع. ويقول لـ«العربي الجديد»: «بوصفي باحثاً في حركات الاحتجاج الطلابية، عندما شاهد احتجاجات طلاب الجامعات الحالية تذكرت على الفور التظاهرات التي شهدتها سنوات الستينيات والسبعينيات، وفي الحركات المناهضة للحرب في فيتنام وغيرها، وحركة الحقوق المدنية، والحركة المناهضة للاستعمار، وحركات التحرر النسوية، وكذا حركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في ثمانينيات القرن الماضي».

ويلفت فيرغسون إلى أن «كل تلك الاحتجاجات تقريباً شهدت محاولات قمع من الشرطة بالتواطؤ مع إدارات الجامعات، ففي الحراك الحالي تجاوز عدد الطلاب الموقوفين 2200 طالب في مختلف الجامعات، فضلاً عن توثيق اعتداءات عنيفة على طلاب آخرين، هناك أمثلة تاريخية صارخة للقمع من بينها حالات قتل في جامعتي كينت وجاكسون، واعتداء الشرطة على طلاب جامعتي كاليفورنيا وبيركلي، وملاحقة عضوة هيئة تدريس جامعة كاليفورنيا في لوس انجلس، أنجيلا ديفيس، في عام 1969، بطلب من حاكم ولاية كاليفورنيا آنذاك، رونالد ريغان، والتي حاول مجلس أمناء الجامعة إقالتها بحجة عضويتها في الحزب الشيوعي ونشاطها السياسي، لكن احتجاجات أعضاء هيئة التدريس والطلاب حالت دون ذلك، قبل أن تتمكن من الحصول على حكم قضائي يمنع فصلها، لكن مجلس الجامعة تمكن من فصلها في عام 1970، بحجة استخدامها لغة تحريضية».

يتابع: «في الرابع من مايو/أيار 1970، أطلق الحرس الوطني بولاية أوهايو النار على الطلاب المتظاهرين في جامعة كينت ضد حرب فيتنام، وتوسعها لاجتياح كمبوديا تحت إدارة الرئيس نيكسون، وقتل أربعة طلاب، واحدة منهم لم تكن مشتركة في التظاهرة، وتصادف أنها كانت في طريقها إلى صفي دراسي، كما جرح تسعة آخرين، وفي 15 مايو من العام نفسه، فتحت شرطة ولاية مسيسيبي النار على الطلاب المتظاهرين في كلية جاكسون، وقتلت شخصين، أحدهما طالب مدرسة كان مارّاً بالمصادفة من المنطقة، وجرحت 12 آخرين. على إثر ذلك عمت إضرابات واسعة في الجامعات الأميركية». ويرى فيرغسون من خلال بحثه لمطالب الحركات الطلابية المختلفة، أنها ترتبط بالحراك المؤيد لحقوق الفلسطينيين بالروح نفسها التي ميزت التحركات السابقة، والتي تشمل الضغط من أجل عالم أكثر عدلاً، ولا يضطر فيه الناس إلى مواجهة عنف الشرطة، أو قمع إدارات الجامعات لتحقيق مطالبهم. ويشير إلى التأثير الإيجابي لاحتجاجات الستينيات والسبعينيات على الحقل الأكاديمي، قائلاً: «ولدت عدد من الحقول الدراسية بعد الحراك الطلابي، من بينها الدراسات الإثنية، ودراسات المرأة، والدراسات الأميركية، ودراسات السود، والدراسات الآسيوية، ولم يكن الطلاب آنذاك يدعون فقط إلى إنهاء التمييز العنصري والجنسي والطبقي، وتمييز الدولة، بل كانوا يطالبون بإعادة تنظيم المعرفة داخل الجامعات، بحيث يكون هناك نهاية للقمع». ويوضح أن «بعد دراسة أحداث جامعتي كينت وجاكسون، قررت إدارات الجامعات التشدد، وبدلاً من الدعوة إلى تقليص صلاحيات الشرطة، طلبوا من المجالس التشريعية في الولايات زيادة صلاحيات الشرطة، وإقرار شرطة الحرم الجامعي». ويؤكد فيرغسون على تأثر الحراك الطلابي الحالي بالحركات الطلابية السابقة ونضالاتها، وأن هذا يظهر في العديد من نقاط التشابه، بما فيها الدعوة إلى سحب استثمارات الجامعات الأميركية من شركات الأسلحة والشركات الداعمة للاستيطان، أسوة بما حدث ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. لكنه يلفت في الوقت ذاته إلى بعض الاختلافات، أو الخصوصية في الحراك الحالي الداعم لحركة النضال الفلسطيني، والذي يمكن اعتباره مرحلة جديدة من نضال الطلاب.

ويقول: «الحراك الفلسطيني والتحالفات التي تشكلت حوله وصلت الآن إلى مرحلة النضج، وهذا أمر غير مسبوق من حيث مستوى الاستجابة من الطلاب والناشطين، ليس فقط في الولايات المتحدة، ولكن في جميع أنحاء العالم. انتشر الخطاب المطالب بالتحرر، والذي كان يقتصر سابقاً على الحركات الداعمة لفلسطين، وحركة مقاطعة إسرائيل، بما في ذلك حديث فئات مختلفة عن إسرائيل بوصفها دولة فصل عنصري، ودولة احتلال، إضافة إلى تمييز كثيرين بين معاداة الصهيونية ومعادة السامية، والتعامل مع الصهيونية بوصفها مشروع دولة وعدم اختزاله في الثقافة اليهودية. أصبحت هذه نقاشات تشغل الرأي العام، ولم تعد مقتصرة على قطاعات صغيرة، وهذا فارق مهم وكبير».

وحول مدى تأثير التحركات الاجتماعية السابقة على الحراك الطلابي خصوصاً، وعلى الرأي العام الأميركي في العموم، يؤكد فيرغسون: «أعتقد أنها لعبت دوراً قوياً، لأن حركة حياة السود مهمة والائتلافات التي بنيت حولها في عام 2020، كانت واحدة من الحركات الكبيرة التي بدأت تربط بين قمع الشرطة داخل أحياء السود وقمع الشرطة والجيش الإسرائيليين للفلسطينيين، وقد قدم نشطاء فلسطينيون نصائح للمتظاهرين في فيرغسون بولاية ميزوري وغيرها حول كيفية التعامل مع استخدام الشرطة للغاز المسيل للدموع، فضلاً عن الرحلات التي قام بها نشطاء من حركة حياة السود مهمة إلى فلسطين واعتبار ذلك جزءاً من التضامن وجمع المعلومات».

ويشار هنا إلى وجود تعاون وطيد بين الشرطة الأميركية في عدة ولايات ومدن بما فيها نيويورك، وبين الشرطة الإسرائيلية، سواء في التدريب وتبادل المعلومات، أم في التكتيكات المستخدمة لقمع المتظاهرين. وحول أهمية التعاون بين حراك السود والفلسطينيين، وتأثيره إلى حد أبعد من النطاق الضيق للتعاون بين النشطاء، يشير فيرغسون على سبيل المثال إلى رسالة وجهها أكثر من 800 قس أميركي أسود إلى الرئيس جو بايدن، يدعونه فيها إلى الضغط من أجل وقف إطلاق النار في غزة، محذرين من أن رعيتهم تشعر بالفرْز الشديد من موقفه تجاه ما يحدث في فلسطين. وكانت شرارة موجة الاحتجاجات الأكاديمية ضد الحرب الأميركية على فيتنام قد انطلقت من جامعة كولومبيا بمدينة نيويورك، كما هو الحال مع الحراك الطلابي الحالي ضد الحرب على غزة، ومما يثير السخرية أن جامعة كولومبيا تفتخر حالياً بذلك الحراك الذي استمر لوقت أطول، وعطل التدريس، وأدى إلى احتلال عدد من مباني الجامعة، والذي قمعته الشرطة بتواطؤ من إدارة الجامعة. وفي حين تدعي جامعة كولومبيا أنها تعلمت العبر من احتجاجات رفض الحرب على فيتنام، فإنها تستخدم ضد الحراك الطلابي الحالي أساليب مشابهة لتلك التي استخدمت بالماضي. وحتى قبل بدء الموجة الأخيرة من الاحتجاجات الطلابية، قامت الجامعة بتوقيف عمل روابط طلابية مناهضة للحرب، من بينها «طلاب من أجل العدالة في فلسطين»، و«صوت يهودي من أجل السلام».

ويستغرب فيرغسون عدم استخلاص إدارات الجامعات العبر من الاحتجاجات السابقة قائلاً: «إذا عدنا إلى أمثلة جامعتي جاكسون وكينت، وكذلك رد فعل إدارات الجامعات التي استدعت المزيد من قوات الشرطة، فمن المدهش أن الجامعات لم تتوصل حتى الآن إلى أساليب لا تنطوي على قمع الطلاب للتعامل مع الاحتجاجات. صحيح أن الشرطة هي التي تمارس العنف، لكن إدارات الجامعات هي التي تنتج الشروط اللازمة لذلك من خلال استدعاء الشرطة للتعامل مع احتجاجات سلمية داخل حرمها». وبينما من الصعب معرفة إلى أين سيتجه الحراك، ومدى استمراره ورقعة اتساعه، وما إذا كان الطلاب سيحققون مطالبهم، يؤكد فيرغسون: «سنتذكر هذه الأيام باعتبار أن القيادة الأخلاقية بين مسؤولي الدولة وإدارات الجامعات غابت فيها، وأن طلاب الجامعة هم من سدوا هذه الفجوة، ويشبه هذا إلى حد كبير ما جرى خلال حراك مناهضة الفصل العنصري، وحراك حياة السود مهمة، والحركات المناهضة للحرب في فيتنام».

طلاب جامعة نيويورك في مسيرة داعمة لفلسطين (سبنسر بلات/ Getty)

لكرر قمع الشرطة الاميركية لاحتجاجات الجامعات (فمضان البيول/الأناضول)

الأردن بعيد عن نبذ العنف الأسري... الحالات زادت 38%

تحصل ممارسات عنف اسرية كثيرة خلف الابواب المغلقة للمنازل في الاردن. ورغم ان وقائع قليلة تخرج إلى العلن، ويجري الحديث عنها وعن تداعياتها على المجتمع، لكنها تكفي لكشف حقيقة ان المشكلة كبيرة و تتوسع

يرى كليرون في الاردن ان العنف الاسري شأن خاص (لؤي ضيدالك/ Getty)

عمّان ـ **انور الزيادات**

أظهر التقرير السنوي للفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف في الأردن، أن 58,068 حالة عنف أسري سُجّلت العام الماضي، وذلك استناداً الى بلاغات قدمتها 15 جهة معنية للفريق. وأوضح التقرير أن الحالات شملت أنواع العنف الجسدي والجنسي والنفسي والإهمال، وأنها زادت بنسبة 38 في المائة عن عام 2022 الذي شهد تسجيل 41,966 حالة.

وتوزعت حالات العنف الأسري بين 34,732 حالة عنف جسدي، و6446 حالة عنف جنسي، و10,028 حالة عنف نفسي، و6858 حالة إهمال. وشكلت الإناث غالبية الضحايا بنسبة 80 في المائة من الحالات، وبلغ نسبة العنف الذي أرتكبه الأزواج 62 في المائة.

يقول الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة الدكتور محمد مقدادي، لـ«العربي الجديد»: «لا يمكن تعميم البيانات والإحصاءات التي تضمنها التقرير باعتبارها دقيقة وعلى مستوى الوطن، فأرقام الحالات نُتجت من تقديم 15 مؤسسة بيانات إلى الفريق الوطني لحماية الأسرة، كما يمكن أن تكون الحالات المسجلة تكررت مرات بعدما راجع أصحابها أكثر من مؤسسة تقدم خدماتها لمن يتعرضون لعنف أسري، ومنها مديرية حماية الأسرة التابعة للأمن العام، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الداخلية، إضافة الى العديد من مؤسسات المجتمع المدني». ويوضح أن «المؤسسات تُحصي المتعلق بالعنف الأسري في الأدبيات العالمية أكبر من المعلن، وما يحدث داخل الأسرة لا يسهل كشفه إلا في حال تلقي الخدمات الخاصة بالحالات، أو تقديم شكاوى لدى الأجهزة الأمنية. كما أنه ليس من السهل تخفيض العنف من خلال الخدمات المقدمة، فالاستجابة تحصل بعد حصول الحالات».

يتابع: «في حين يجري الحديث حالياً عن نبذ العنف والوقاية منه تشكل برامج وحملات التوعية التي تنفذها المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني عوامل مهمة لتغيير المعايير والثقافة السلبية التي تسود لدى بعض أفراد المجتمع الذين يرون أن العنف الأسري شأن خاص لا يجوز أن يتدخل فيه فرد أو مؤسسة». ويتحدث عن «وجود أسباب عدة لزيادة العنف الأسري منها الوضع الاقتصادي، وتعاطي المواد المخدرة، وقبول العنف بسبب مفاهيم اجتماعية خاطئة تفيد بأنه أحد وسائل التأديب. أيضاً تحتاج الوقاية إلى بذل جهود أكبر والتحلي بصبر وتوفير موارد، وأن تتكاتف كل المؤسسات الوطنية مع تأمين ميزانيات لتحسين الأوضاع الأسرية وتغيير الثقافة السائدة والمناهج التعليمية للحض على احترام الآخرين، ونبذ العنف الذي ينعكس على الأسر».

وتقول الباحثة في جمعية معهد تضامن النساء الأردني، الدكتورة زهور الغرايبة، لـ«العربي الجديد»: «نتخوف دائماً، لدى قراءتنا أرقاماً تؤكد تزايد العنف، من ارتكاب عدد أكبر من جرائم القتل الأسرية. ولاحظنا لدى قراءتنا نتائج إحصاء أجري أخيراً أن جرائم القتل الأسرية زادت في السنتين الأخيرتين، ولم تقتصر التغيّرات على الأرقام والإحصاءات، بل على نوعية الجرائم المؤلمة». تتابع: «تحصل غالبية الجرائم في الأسر من ذكور ضد إناث، ونجد أن الجاني هو الزوج أو الأب أو الأخ في غالبية الجرائم، في حين يندر أن ترتكب إناث جرائم ضد ذكور».

وترى أن «نوعية الجرائم المرتكبة تدل على أنها مركبة ومكررة، وأن أنواعاً متعددة من العنف جرت ممارستها على الضحايا قبل بلوغ مرحلة ارتكاب جريمة قتل. وهناك عدة أسباب لارتكاب العنف الأسري، أهمها اقتصادية ونفسية. ويعتبر عدم القدرة على التعامل مع مفهوم الأسرة أحد أهم الأسباب التي تزيد العنف، وهذا واقع». وحول العامل النفسي، توضح زهور أن الأشخاص الذين يعانون أمراضاً نفسية في المجتمع الأردني يواجهون وصمة اجتماعية سيئة اذا زاروا أطباء أو مصحات نفسية، لذا نجد أن غالبية العائلات التي تضم هؤلاء الأشخاص يتسترون عليهم».